

الكناية وقواعدها الفقهية

أحمد ياسين القزالة*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الكناية عند الفقهاء والأصوليين، والتمييز بينها وبين غيرها من المصطلحات القريبة منها، كالصريح والجاز والتعريض، كما أنها تناولت أهم الأحكام المتعلقة بها بطريقة جديدة، وذلك بعرض هذه الأحكام على شكل قواعد فقهية مما يسهل فهمها والتخريج عليها، وبلغت النظر إلى ضرورة بذل الجهد في استخراج الكثير من القواعد الفقهية المبتونة في ثنايا الكتب في الأبواب والمواضيع المختلفة.

Abstract

This study deals with the concept of kenayah according to the scholars of Islamic jurisprudences and law and distinguishes between it and other terms such as al-Magaz, al-Sarih and al-Tairid, and put them to be like juristic rules.

* قسم الفقه وأصوله، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية.

تاريخ قبول البحث: 2004/2/8.

تاريخ تقديم البحث: 2003/10/13.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد.
فالكناية والمجاز والتعريض ومصطلحات متشابهة ومتقاربة، تترتب عليها أحكام فقهية كثيرة، وإذا كان المحلر قد حظي بالاهتمام والدراسة من قبل الأصوليين والفقهاء، إلا أن الكناية لم يكن حالها كذلك، مع أن أهميتها والأحكام المترتبة عليها لا تقل أهميته عن غيرها من المواضيع التي حظيت بالدراسة والاهتمام. ومما يدل على ذلك أن معظم الأصوليين لم يتعرضوا لها بالذكر، ومن تعرض لها تناولها على سبيل التبعية للمجاز.

وكذلك فإن معظم من تناول أحكامها من الفقهاء لم يتعرضوا لجانبها النظري إلا بالقليل النادر، وإذا كلن الحكم على الشيء فرعاً عن تصوّره، لذلك لا بُد من تناول هذا الموضوع بالدراسة في جانبها النظري والتطبيقي.

وبسبب ذلك وجدت عزوفاً من الباحثين من طلبة الدراسات العليا عن الخوض في هذا الموضوع، إذ إنسي خلال تدريسي لمادة الدلالات لطلبة الدراسات العليا قد كلفت الطلبة للكتابة فيه، إلا أنه وللأسف لم أجد طالباً قد وافق على الكتابة فيه، كما أنني عرضته على الكثير من طلبة الدراسات العليا ليكون موضوعاً لرسائلهم ومع ذلك كانت النتيجة غيبة للأمال.

وقد حاولت في هذا البحث أن أمهد لهذا الموضوع، لعل الله ييسر له من يتناوله بالتطوير والتحقيق والمزيد من التحرير، وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: تعريف الكناية والفرق بينها وبين غيرها من المصطلحات.
- المبحث الثاني: الكناية في القرآن الكريم والسنة النبوية.
- المبحث الثالث: قواعد الكناية.

المبحث الأول : المطلب الأول:

تعريف الكناية:

أولاً تعريفها لغةً: الكناية مصدر كنى، وهي أن تتكلم بشيء وتريد غيره.

وكنى عن الأمر بغيره إذا تكلم بغيره مما يستدل عليه كالرفث والغائط وغيره⁽¹⁾.

وقد ورد ذلك في قول أبي زياد:

ولبي لأكنو عن قَدَّورٍ بغيرها وأعربُ أحياناً هـا وأصاريح⁽²⁾

ثانياً عند البيانين:

لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه⁽³⁾.

أي أن اللفظ يدل على معنى لم يوضع له لغةً، وإنما هو تابع في الوجود للمعنى الذي وضع له اللفظ لغةً⁽⁴⁾.

ومثال ذلك قولهم فلان طويل النجاد⁽⁵⁾ يريدون بها طول قامته، لأن نجاد كل شخص يكون بحسب طوله، ولا مانع أن يكون المعنى الأصلي وهو طول النجاد مقصوداً، فكلما طال الإنسان وارتفعت قامته كلما طال نجاهه، فطول النجاد لازم أو تابع لطول قامته، ومنه أيضاً قولهم فلان كثير الرماد⁽⁶⁾ يكون به عن كرمه، لأن كثرة الرماد ناتجة عن كثرة النار، وكثرة النار تدل على كثرة الطبخ، وهي تدل على كثرة الأكلين الذي هو دلالة كرم ذلك الرجل لكثرة أضيافه.

ومنه أيضاً قولهم، فلانة تؤوم الضحى يريدون به أنها امرأة مترفة منعمة، إذ إنما تبقى نائمة حتى هذا الوقت لوجود من يخدمها وعدم حاجتها للاستيقاظ مبكراً لإصلاح شؤون معيشتها، ولا مانع أن يراد به معناه الحقيقي، وهو أن هذه المرأة تبقى نائمة حتى وقت الضحى لكسلها وخمولها⁽⁷⁾.

يقول الجرجاني:

"في هذا كله كما ترى معنى لم يذكره بلفظه الخاص به، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر ثم شلّنه أن يردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان، أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد، وإذا كثرت القرى كثرت الرماد القدر؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفها أمرها ردف ذلك أن تنام الضحى"⁽⁸⁾.

ولا بُد من الإشارة هنا أن المراد بالتلازم عند البيانين هنا ليس التلازم المقصود عند المناطقة وهو التلازم العقلي وامتناع الإنفكاك، لأن ذلك يؤدي إلى خروج كثير من الكنايات، إذ لا يتوافر فيها ذلك التلازم، كما في قولنا فلانة نؤوم الضحى⁽⁹⁾.

وإنما المقصود عندهم باللازم هنا هو التابع والرديف⁽¹⁰⁾، لأجل ذلك وجدنا الإمام الجرجاني يعرف الكناية بذلك إذ يقول: "المراد بالكناية هنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيؤمى إليه ويجعله دليلاً عليه"⁽¹¹⁾.

ثالثاً: عند الأصوليين والفقهائ⁽¹²⁾:

لم يختلف الأصوليون⁽¹³⁾ والفقهاء في تعريف الكناية فهي عندهم :

ما استتر المراد به في نفسه، ولا يفهم إلا بقرينة، حقيقة كان أم مجازاً⁽¹⁴⁾.

شرح التعريف:

1- "ما" هنا للعموم أي أن الكناية تشمل كل ما استتر معناه، لذلك فإن الكناية كما تكون لفظاً قد تكون فعلاً، وكما أنها قد تكون كتابة قد تكون إشارة⁽¹⁵⁾، وهي تشمل أيضاً الحقيقة والمجاز.

وهذا من الفروق الجوهرية في الكناية بين الفقهاء والبيانين، فبين البيانين لا تكون إلا لفظاً⁽¹⁶⁾ أما عند الفقهاء فهي أعم من ذلك.

2- استتر المراد به: أي خفي المراد به، والمراد بالاستتار هنا "هو الاستتار بحسب الاستعمال"، أي أن الكلمة لقلة استعمالها وتداولها بين الناس أصبح المعنى فيها خفياً لا يمكن الوقوف عليه إلا بغيره. وهذا القيد يخرج به الصريح، إذ إن المعنى فيه بين لا استتار فيه.

وهذا من الفروق في الكناية عند الفقهاء والبيانين، فبين البيانين الكناية لاختفاء فيها لوجود التلازم بين المعنيين، أما بين الفقهاء فالكلام الذي لا يكون مفهوماً ويحتمل أكثر من معنى يسمى كناية⁽¹⁷⁾.

يقول الدبوسي: "وأما الكناية فخالص الصريح، حتى أن الكلمة ما لم تكن مفهومة بنفسها لم تكسب صريحة .. وعلى هذا سمي كل كلام يحتمل وجوهاً كناية"⁽¹⁸⁾.

ويقول السرخسي: "وكل ما يكون متردد المعنى في نفسه فهو كناية"⁽¹⁹⁾.

لذلك فإن الكناية بين الأصوليين والفقهائ أعم من الكناية بين البيانين.

3- في نفسه: احتز به عن استتار المعنى في الصريح بواسطة غرابة اللفظ أو ذهول السامع عن وضعه أو غيره، وعن انكشاف المعنى في الكناية بواسطة أمر خارجي كالتفسير والبيان⁽²⁰⁾.
ويدخل في الكناية الألفاظ الخفية عند الحنفية، وهي الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه والمجاز وغير
المشتهر الخفي القرينة⁽²¹⁾.

4- إلا بقرينة: أي أنه لما كان المعنى في الكناية مستتراً لقلة الاستعمال وكان مستردداً بين معان
متعددة، لذلك لا بُد للكناية من دليل يدل على المعنى المراد، وهذه القرينة قد تكون لفظاً أو حلاً أو
نية أو غيرها.
يقول النووي: "الكناية لا تعمل بنفسها، بل لا بُد فيها من نية"⁽²²⁾.

5- حقيقة كان أم مجازاً: أي أن الصريح والكناية ليستا قسيماً للحقيقة والمجاز وإنما هي أقسام منها⁽²³⁾
كما سيأتي.

المطلب الثاني: علاقة الكناية بالمجاز:

المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بينه وبين الموضوع⁽²⁴⁾.

كاستعمال الأسد في الإنسان الشجاع، والحمار في البليد وهكذا.

أما عن علاقة المجاز بالكناية فهناك أربعة أقوال هي⁽²⁵⁾:

- القول الأول: إن الكناية حقيقة مطلقاً، وقد نسب الكوراني إلى الجمهور، وإليه ذهب العز بن عبد
السلام في كتابه الإشارة إلى الإيجاز⁽²⁶⁾، والرازي في نهاية الإيجاز⁽²⁷⁾.

- القول الثاني: أنها مجاز مطلقاً وإليه ذهب الزمخشري⁽²⁸⁾ في تفسير قوله تعالى: {ولا
جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء}⁽²⁹⁾.

- القول الثالث: أنها ليست حقيقة ولا مجازاً وإليه ذهب السكاكي⁽³⁰⁾.

- القول الرابع: أنها قد تكون حقيقة وذلك إذا ما استعمل اللفظ وأريد به لازم معناه، كقولهم فلان
طويل النجاد يكون به عن طول قامته، لأن النجاد يكون طويلاً بحسب طول صاحبه وعلى هذا
فهو حقيقة، لأنه استعمل في معناه وأريد به لازم معناه، ولا تنافي بينهما.

وقد تكون مجازاً إن لم يرد المعنى الحقيقي وعبر بالملزوم عن اللازم، كأن يطلق طول النجاد كناية عن طول القامة من غير ملاحظة معناه الحقيقي وهو طول النجاد فعلاً، فيكون مجازاً، لأنه استعمال للفظ في غير معناه، لأن طول النجاد لم يوضع لطول القامة.

وذهب ابن الأثير في كتابه المثل السائر إلى أن الكناية يتجاوزها جانباً الحقيقة والمجاز.

والفرق بين قوله والقول الذي سبقه، أن ابن الأثير يرى جواز حمل الكناية على المعنيين الحقيقي والمجازي دون أن يختل المعنى حيث يقول:

" وكل موضع ترد فيه الكناية فإنه يتجاوزها جانباً حقيقة ومجاز ويجوز حمله على كليهما معاً"⁽³¹⁾.

أما القول الذي قبله فإنه إذا حمل اللفظ على الحقيقة فلا يجوز حمله على المجاز في آن واحد⁽³²⁾.

أما عند الأصوليين والفقهاء:

فإنهم يعتبرون الصريح والكناية من أقسام الحقيقة والمجاز، وهي ليست أقساماً مستقلة بنفسها.

فالحقيقة قد تكون صريحاً وقد تكون كناية، والمجاز بعضه صريح وبعضه كناية⁽³³⁾.

يقول السالمي:

"أعلم أن الصريح والكناية قسمان للحقيقة والمجاز من حيث استعمال اللفظ في معناه، وبينهما وبين الحقيقة والمجاز عموم وخصوص وجهي"⁽³⁴⁾، لأن بعض الحقيقة صريح وبعضها كناية، وبعض الصريح حقيقة وبعضه مجاز، وبعض المجاز صريح وبعضه كناية، وبعض الكناية مجاز وبعضها حقيقة"⁽³⁵⁾.

الفرق بين الكناية والمجاز:

يظهر الفرق بين المجاز وبين الكناية من وجوه⁽³⁶⁾:

1- أن الكناية لا تنافي لإرادة المعنى الحقيقي بلفظها، إذ لا مانع من أن تريد بقولك فلان طويل النجاد طول بجاده دون تأويل، ولا مانع أيضاً من أن تريد بقولك فلانة تؤوم الضحى أنها تبقى نائمة حتى ذلك الوقت بلا تأويل مع إرادة كونها مخلومة منعمة.

أما المجاز فهو يناقض ذلك فلا يصح في قولك رعينا الغيث أن تريد معنى الغيث، وفي قولك في الحمام أسد أن تريد معنى الأسد من غير تأويل.

لأن "المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة وملزوم معاندة الشيء معاندة لذلك الشيء".

2- إن الكناية مبنية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على عكس ذلك، فهو مبنى على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

3- لا بُد في المجاز من اتصال وعلاقة بين المعنيين، وفي الكناية لا يشترط ذلك فالعرب تكتفي عن الحبشي بأي البيضاء، وعن الضيرير بأي العنقاء، ولا يوجد بينهما اتصال بل بينهما تضاد.

المطلب الثالث: الفرق بين الكناية والتعريض:

التعريض لغة: خلاف التصريح، والمعاريض التورية بالشئ عن الشئ.

وفي المثل إن في المعاريض لمنذوحة عن الكذب⁽³⁷⁾ أي سعة. وسمى التعريض تعريضاً، لأن المعنى فيه يفهم من عرضه أي من جانبه، وعرض كل شيء جانبه⁽³⁸⁾.

أما اصطلاحاً:

فبعد ابن الأثير: هو اللفظ الدال على الشئ من طريق المفهوم، لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي⁽³⁹⁾.

وقد انتقد صاحب الطراز هذا التعريف، لأن المفهوم بنوعيه الموافقة والمخالفة كل واحد منهما مأخوذ من جهة اللغة ودالة عليها الألفاظ، والتعريض ليس مفهوماً من جهة اللفظ كما قرر عليه كلامه، فهذه مناقضة ظاهرة، لأن قوله عن طريق المفهوم يدل على كونه لغوياً، وتصريحه بأن التعريض يفهم من قصد المتكلم لا عن طريق اللفظ ينقض ذلك⁽⁴⁰⁾. لذا فهو يعرف التعريض بأنه: المعنى الحاصل عند اللفظ لا به⁽⁴¹⁾.

أي أن المعنى ثابت بغير اللفظ بواسطة القرينة "لأن التعريض إنما حصل معقولة بالقرينة دون دلالة اللفظ"⁽⁴²⁾.

ولا يختلف مفهوم الأصوليين والفقهاء للتعريض عن مفهومه بين البيانين، فهم يعرفونه بأنه: لفظ مستعمل في معناه مع التلويح بغيره⁽⁴³⁾.

أو هو ذكر شيء يفهم منه شيء آخر لم يذكر⁽⁴⁴⁾. ومثال ذلك قول المحتاج للمحتاج إليه جئتكَ لأسلم عليك ولا أنظر إلى وجهك الكريم⁽⁴⁵⁾، تعريضاً بحاجته. أو أن يقول شخص لآخر، أما أنا فلست بزان نافياً للزنا عن نفسه، قاصداً إثباته لمن خاطبه⁽⁴⁶⁾.

وقد ورد التعريض في قوله تعالى {ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء} ⁽⁴⁷⁾. فقد أباح الله تعالى التعريض بخطبة المعتدة ومنع من التصريح بها، والتعريض أن يذكرها لوليها يقول له لا تسبني بها، أو أن يقول لها إنك جميلة، وأن الله سائق إليك خيراً ولبي محتاج للزواج ⁽⁴⁸⁾.

ومن التعريض أيضاً قول بني إسرائيل لمريم {يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغياً} ⁽⁴⁹⁾ فظاهر هذا الكلام مدح لآبي مريم ونفي للزنا عن أمها، وهو تعريض بها بأنها بخلاف ذلك لقوله تعالى: {وبكفرهم وقولهم على مريم مهتاناً عظيماً} ⁽⁵⁰⁾.

يقول القرطبي: "كفرهم معروف، والبهتان العظيم هو التعريض لها، أي ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغياً، أي أنت بخلافهما وقد أتيت بهذا الولد" ⁽⁵¹⁾.

أما عن الفرق بين الكناية والتعريض :

ذهب العلماء إلى أن التعريض نوع من الكناية ⁽⁵²⁾، لأنه يشترك مع الكناية في استتار المعنى واحتماله، إلا أن دلالة التعريض أخص من الكناية، لأن دلالة الكناية ثابتة من جهة اللفظ بخلاف التعريض فدلالته من جهة التلويح والمفهوم والقرينة، ولا شك أن ما دل عليه اللفظ يكون أوضح مما لم يدل عليه وإنما علم بدلالة أخرى، ومن جانب آخر فإن الكناية تتناول اللفظ المفرد والمركب، أما التعريض فإنه مختص بالمركب ولا يأتي في المفرد، لأن دلالة التعريض من جهة التلويح والإشارة وهذا لا يستقل به اللفظ المفرد، وإنما يكون بالمركب ⁽⁵³⁾.

ومثال المفرد في الكناية قوله تعالى: {إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة} ⁽⁵⁴⁾ فالنعجة هنا كناية عن المرأة ⁽⁵⁵⁾، وقول الرجل لزوجته أنت بتلة أو تفنعي كناية عن الطلاق.

الفرق بينها وبين الصريح:

1- إن المعنى في الصريح ظاهر بين بخلاف الكناية ⁽⁵⁶⁾.

2- إن الصريح لا يحتاج إلى نية لثبوت حكمه، أما الكناية فلا يثبت الحكم بها إلا بالنية أو القرينة.

3- بما أن المعنى في الصريح ظاهر وبين، لذلك لا خلاف بين العلماء في ثبوت الأحكام به، أما الكناية فبما أن المعنى فيها خفي لذلك اختلف العلماء في ثبوت بعض الأحكام بها كما في الحدود.

المبحث الثاني: الكناية في القرآن الكريم والسنة النبوية:

المطلب الأول: الكناية في القرآن الكريم:

لا بُد من الإشارة هنا إلى أن من ينكر وجود المجاز في القرآن الكريم، ينكر وقوع الكناية لذات العلة والسبب⁽⁵⁷⁾. ومن أمثلة الكناية في القرآن الكريم عند من يقول بوقوعها فيه ما يأتي:

1- قوله تعالى: {وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً} (58).

في الآية الكرمة كنايةتان:

الأولى: إنه كنى عن قضاء الحاجة بالغائط⁽⁵⁹⁾، والغائط هو المكان المظلم، وكانوا يأتونه تستراً وانتبأذاً، ثم كثر في كلامهم حتى سمو الحدث باسمه، واشتقوا منه الفعل تغوط⁽⁶⁰⁾.

الثانية: إنه كنى بالملامسة عن الجماع⁽⁶¹⁾، لأنه لا يخلو منها غالباً⁽⁶²⁾، يقول ابن عباس: إن الله حيى كريم يعف كنى باللمس عن الجماع⁽⁶³⁾.

ومن العلماء⁽⁶⁴⁾ من حمل اللفظ على حقيقته وهو اللمس باليد كقوله تعالى: {ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس فلمسوه بأيديهم} (65)، وعلى كل فاللفظ: "محمّل للمعنيين جميعاً"⁽⁶⁶⁾.

2- قوله تعالى في صفة عيسى عليه السلام: {ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة كانا يأكلان الطعام} (67).

كنى بأكل الطعام عن فضلاتهما وهما البول والغائط، لأنهما بسبب منه، إذ لا بُد منهما للأكل، والعرب تسمى الشيء باسم سببه فتسمى الثبت الندى، لأنه يكون به⁽⁶⁸⁾.

يقول ابن أبي الأصبع: "فما جاء منها للتعبير عن النجس بالطاهر قوله تعالى: {كانا يأكلان الطعام} كناية عن الحدث، لأنه ملازم أكل الطعام"⁽⁶⁹⁾.

ولم يقبل الجاحظ التفسير واعتبر أن حمل الآية على معناها الحقيقي وهو الأكل أدل على الضعف والعجز⁽⁷⁰⁾.

3- وقوله تعالى: {وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض} (71).

يقول القرطبي: "قال ابن عباس ومجاهد والسدي وغيرهم الإفضاء في هذه الآية الجماع"⁽⁷²⁾، قال ابن عباس "ولكن الله كريم يكني"⁽⁷³⁾.

وذهب بعضهم إلى أن المراد بالإفضاء هنا هو الخلوة، والمعنى الأول أصح "لأن العرب تكني عما يشبه ذكره في اللفظ، ولا يقبح ذكر الخلوة"⁽⁷⁴⁾.

4- قوله تعالى: {وأحيط بثمره فأصبح يقلب كفيه على ما أنفق فيها وهي خاوية على عروشها ويقول يا ليتني لم أشرك بربي أحداً} (75).

أي أخذ يقلب كفيه ظهراً لبطن وهو كناية عن الندم (76).

يقول الزمخشري:

"وتقلب الكفين كناية عن الندم والتحسر، لأن النادم يقلب كفيه ظهراً لبطن، كما كني عن ذلك بعض الكف والسقوط في اليد" (77).

المطلب الثاني: الكناية في السنة النبوية:

ورد في السنة الكثير من الكنايات اللطيفة ومن ذلك:

1- روى البخاري أن رفاعة القرظي تزوج امرأة ثم طلقها فتزوجت آخر، فأنت النبي ﷺ فذكرت له أنه لا يأتيها، وأنه ليس معه إلا مثل هدية، فقال: لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك (78).

في الحديث ثلاث كنايات هي:

أ. أن المرأة كُتت بالأتیان عن الجماع.

ب. قولها ليس معه إلا مثل الهدية كناية عن عدم انتصاب ذكره. لأن الهدية بضم الهاء وسكون الدال "هو طرف الثوب الذي لم ينسج، مأخوذ من هذب العين وهو شعر الجفن، وأرادت أن ذكره يشبه الهدية في الاسترخاء وعدم الانتشار" (79).

ت. قوله ﷺ: "حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك". والعسيلة تصغير العسل، لأن العسل مؤنث وهو كناية عن الجماع (80).

يقول الثعالبي: "وانظر إلى لطافة الكلام وكثرة رونقه وحسن كنياته عن العورة والنكاح بالعسيلة التي هي تصغير العسل" (81).

2- عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ كان في سفر وكان غلام يحدو (82) له يقال له انجسه (83) فقال النبي ﷺ رويدك يا انجسه سوقك بالقوارير (84). فالتى ﷺ كنى عن النساء بالقوارير (85).

جاء في فتح الباري:

"قال الراهبر مزي كنى عن النساء بالقوارير لرقتهن وضعفهن عن الحركة، والنساء يشبهن بالقوارير في الرقة واللطافة وضعف البنية، وقيل المعنى سقهن كسوقك القوارير لو كانت محمولة على الإبل" (86).

وقال ابن بطال:

"القواير كناية عن النساء اللاتي كنَّ على الإبل التي تساق حينئذٍ، فأمر الحادي بالرفق في الخداء، لأنه يحسَّ الإبل حتى تسرع، فإذا أسرعت لم يؤمن على النساء السقوط، وإذا مشى رويداً أمن على النساء السقوط، قال وهذا من الاستعارة البديعة، لأن القواير أسرع شيء تكسيراً، فأفادت الكناية من الحس على الرفق بالنساء في السر ما لم تفده الحقيقة لو قال أرفق بالنساء" (87).

3- ما رواه الإمام مسلم عن النبي ﷺ قال: "إذا رأيتم المداحين فأحسوا في وجوههم التراب" (88).

والمعنى: من تعرض لكم بالنساء فلا تعطوه واحرموه، كنى بالتراب عن الحرمان كقولهم ماله غير التراب (89).

4- روى البخاري قال أخذ عدي عقلاً أبيض وعقلاً أسود، حتى كان بعض الليل فلم يستبين، فلما أصبح قال يا رسول الله جعلت تحت وسادي، قال أن وسادك إذا لعريض إن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادتك، وفي رواية: "إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين، ثم قال لا بل هو سواد الليل ويلصق النهار" (90).

يقول الخطابي: في قوله: إن وسادك لعريض.

"فيه قولان أحدهما يريد أن نومك إذا لكثير، وكفى بالوساد عن النوم إذا كان النائم يتوسده، أو يكون أراد أن ليلك لطويل إذا كنت لا تمسك عن الأكل والشرب حتى يتبين لك سواد العقال من بياضه، والقول الآخر أنه كنى بالوساد عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوساد إذا نام، والعرب تقول فلان عريض القفا إذا كانت فيه غباوة وغفلة" (91).

وقد جزم الزمخشري بالتأويل الثاني فقال: "إنما عرض النبي ﷺ قفا عدي، لأنه غفل عن البيان، وعرض القفا مما يستدل به على قلة الفطنة" (92).

يقول صاحب الطراز:

"وهو كناية عن بله الإنسان وقلة فطنته، ونقصان كياسته، وقولهم فلان عريض القفا ويجعلونه كناية عن فهاهته (93) وقلة ذكائه" (94).

البحث الثالث: قواعد الكناية

هذه مجموعة من القواعد استخلصتها من أقوال وعبارات الأصوليين والفقهاء تبين أحكام الكناية وما ينبغي تثبيتها، وبعض هذه القواعد متفق عليها، وبعضها يختلف فيها بين المذاهب، والبعض الآخر يختلف فيها في المذهب الواحد وأهم هذه القواعد ما يأتي:

1- الصريح عامل بنفسه والكتابة بغيرها:

الصريح هو ما ظهر المراد منه ظهوراً بئناً بكثرة الاستعمال، لذلك فإنه لا يحتاج إلى ما وراء اللفظ ليكون عاملاً منتجاً لآثاره، بل إن لفظه يقوم مقام معناه لذلك لا يفتقر إلى النية⁽⁹⁵⁾ ولا يسأل صاحبه عن مقصده⁽⁹⁶⁾ لا خلاف في ذلك⁽⁹⁷⁾.

يقول السالمى في حكم الصريح: "وحكمه ثبوت ما وجب به بلا توقف على نية، لأنه لوضوحه قام مقام معناه في إيجاب الحكم بحيث صار المنظور إليه نفس العبارة لا معناها، فصارت العبارة بحيث يثبت الحكم بها بأي وجه ذكرت من نداء أو وصف أو خبر سواء نوى أو لم ينو"⁽⁹⁸⁾. ومثال الصريح: بعك في البيع، وهبتك في الهبة، زوجت في النكاح، أنت طالق في الطلاق، يازاني في القذف⁽⁹⁹⁾.

أما الكتابة فلما كان المعنى فيها محتملاً والمقصود منها مشتبهاً، لذلك فإن اللفظ لو حده لا يكفي لثبوت الحكم، بل لا بُد أن ينضم إليه غيره لينكشف المعنى ويظهر المقصود⁽¹⁰⁰⁾، وذلك يكون بالنية أو القرينة⁽¹⁰¹⁾. يقول عبد العزيز البخاري: "وحكم الكتابة أن لا يجب العمل به أي بهذا اللفظ إلا بالنية، أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال، لأنه أي لفظ الكتابة مستتر المراد فكان في ثبوت المراد تردد، فلا يوجب الحكم ما لم يزل ذلك الاستتار والتردد"⁽¹⁰²⁾.

والمقصود بالنية هنا هي نية التكلم⁽¹⁰³⁾، فهو المعول عليه في تحديد المراد من لفظه الكتابي بخلاف الصريح، إذ ليس لصاحبه دور في تحديد مقصوده مادام صريحاً⁽¹⁰⁴⁾.
2- ما لا يحتمله لفظه لا يكون كناية بالنية⁽¹⁰⁵⁾.

هذه القاعدة تعدّ كالشرط بالنسبة للقاعدة التي قبلها، ذلك أن الكناية لا يترتب عليها حكم إلا بالشروط الآتية:

1- لفظ أو فعل صالح للدلالة على المعنى:

أي أن يكون القول أو الفعل محتملاً للمعنى الذي يدل عليه، فإذا لم يكن فيه احتمال فلا تأثير له في الحكم وإن نوى صاحبه⁽¹⁰⁶⁾، لأن اللفظ إذا لم يكن محتملاً للمعنى لم يبق سوى النية، والنية لا تعمل وحدها كما يقول السيوطي⁽¹⁰⁷⁾.

يقول السرخسي: والنية إذا لم تكن من محتملات اللفظ لا تعمل⁽¹⁰⁸⁾، لأن المنوي إذا لم يكن من محتملات اللفظ فقد تجردت النية عن اللفظ، ومجرد النية لا يقع شيء⁽¹⁰⁹⁾. ومثال ذلك: أن يقول الزوج لزوجته كلي أو اشربي ناولاً به الطلاق، فلا يقع به الطلاق.

يقول ابن قدامة في قول الزوج اقعدي وقومي وكلي واشربي: "فليس بكناية ولا تطلق به وإن نوى، لأن اللفظ لا يحتمل الطلاق فلو وقع الطلاق به لوقع بمجرد النية، وقد ذكرنا أنه لا يقع بها، وبهذا قال أبو حنيفة، واختلف أصحاب الشافعي في قوله كلي واشربي فقال بعضهم كقولنا" (110).

وقد بين ابن حجر أن المحرر في المذهب الشافعي عدم وقوع الطلاق بهذه الألفاظ، لعدم صلاحيتها، إذ يقول: "وضابط ذلك أن كل كلام أفهم الفقرة ولو مع دقته يقع به الطلاق مع القصد، فإذا لم يفهم الفقرة من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد إليه، كما لو قال كلي واشربي ونحو ذلك وهذا تحرير مذهب الشافعي في ذلك" (111).

لو ألقى على زوجته ثلاثة أحجار ناوياً به الطلاق فلا يقع الطلاق، لأن هذا الفعل ليس الطلاق من محتملاته.

يقول ابن عابدين: "فلا يقع بالقاء ثلاثة أحجار إليها أو أمرها بخلق شعرها، وإن اعتقد الالقاء والحلق طلاقاً كما قدمناه، لأن ركن الطلاق اللفظ أو ما يقوم مقامه" (112).

ب- أن يكون مع اللفظ نية:

فإذا تلفظ باللفظ الكنائي ولم ينو به شيئاً، أو نوى به أحد محتملاته فلا يجوز حمله على غير ما نوى. فالكناية لا يترتب عليها حكم إلا "بلفظ صالح ومعه نية" (113). فلو قال الزوج لزوجته الحقني بأهلك قاصداً منه زيارتهم فلا يجوز حمله على الطلاق.

يقول الإمام الزركشي: "والكناية يشترط فيها أمران: قصد اللفظ ونية الإيقاع" (114). والمقصود بالنية هي النية المقارنة للفظ، فإذا تقدمت ثم تلفظ بلا نية، أو تلفظ ثم نوى لم يترتب عليه حكم.

يقول النووي: "الكناية لا تعمل بنفسها، بل لا بُدَّ فيها من نية الطلاق، وتقرن النية باللفظ، فلو تقدمت ثم تلفظ بلا نية أو فرغ من اللفظ ثم نوى لم تطلق" (115).

ويقول ابن قدامة: "فأما إن تلفظ بالكناية غير ناوٍ ثم نوى بها بعد ذلك لم يقع بها الطلاق" (116).

3- صاحب الكناية مصدق بيمينه:

تعهد هذه القاعدة معياراً للقاعدة الأولى، وهي أن الكناية لا تعمل وحدها بل لا بُدَّ فيها من النية، وقد بينا سابقاً أن المقصود بالنية هي نية صاحبها، وإذا كانت النية أمراً قليلاً لا يمكن الوقوف عليها أو الاطلاع على حقيقتها، فما هو المعيار في ثبوتها؟

بينت هذه القاعدة أن صاحب الكناية هو المرجع في تحديد نيته ومقصوده من كلامه، وإليه يرجع في تحديد مراده من لفظه (117).

يقول النووي: "ومنى تلفظ بكناية وقال ما نويت صدق بيمينه"⁽¹¹⁸⁾. ومثال ذلك لو قال الزوج لزوجته اعتدي وقال لم أنو الطلاق لم تطلق زوجته، "لأنه أمين فيما يخبر عن ضميره، والقول قول الأمين مع اليمين، واليمين لنفي التهمة عنه"⁽¹¹⁹⁾. وإن قذف غيره بما يحتمل الزنا وغيره⁽¹²⁰⁾، كأن يقول لامرأة أفسدت فراش زوجك، أو يا فاجرة، فإذا فسره بغير الزنا قبل، فإن قال في الأول قصدت بالإفساد النشوز والشقاق، وفي الثانية مخالفة زوجك فيما يجب طاعته صدق بيمينه⁽¹²¹⁾.

4- الصريح لا يكون كناية بالنية⁽¹²²⁾.

هذه القاعدة كالقاعدة التي قبلها تعدُّ معياراً في تحديد الآثار المترتبة على اللفظ الصريح، فإذا كان المتكلم هو صاحب الحق في تحديد مراده من كلامه في اللفظ الكنائي⁽¹²³⁾ وإلى المرجع والمنتهى، فإن اللفظ الصريح ليس كذلك، إذ إن نية الإنسان ليس محل اعتبار، إذ يكفي في الصريح ليرتب أثره عليه أن يقصد صاحبه التلفظ به مدركاً لمعناه⁽¹²⁴⁾. فإذا ما حصل ذلك وتلفظ بالصريح قام اللفظ مقام النية⁽¹²⁵⁾، وأصبح هو المعيار في ترتيب آثاره عليه، ولا يسأل صاحبه عن مقصوده ونيته، ولا يقبل منه ادعائه خلاف ما يدل عليه لفظه⁽¹²⁶⁾.

يقول عبد العزيز البخاري: "لو أراد أن يصرف الكلام بالنية عن موجهه إلى محتمله فله ذلك فيما بينه وبين الله تعالى، فلو نوى في قوله أنت طالق رفع حقيقة القيد يصدق ديانة لا قضاء"⁽¹²⁷⁾. ويقول القرافي: "إن كل ما هو صريح في باب لا ينصرف إلى غيره بالنية، لأن النية أثرها إنما هو تخصيص العمومات أو تقييد المطلقات فهي إنما تدخل في احتمالات، وإذا نقلت صريحاً عن بابه فهو نسخ وإبطال بالكلية والنسخ لا يكون بالنية"⁽¹²⁸⁾. فلو قال شخص لغيره وهبتك هذا الكتاب أو القلم، ثم طالب بالثمن مدعياً قصده البيع لا يقبل قوله، لأن لفظ الهبة صريح في التملك بلا عوض فلا ينظر إلى نيته. ولو قال لامرأة يا زانية ثم ادعى أن قصده إنما عاصية، لا يقبل قوله ويعتبر قاذفاً.

ولكن ليس معنى هذا أن نية صاحب اللفظ ليس محل اعتبار مطلقاً، لأن ذلك مناقض لقاعدة "الأمور بمقاصدها"⁽¹²⁹⁾ وقاعدة: العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني"⁽¹³⁰⁾، وإنما معنى ذلك أن النية المجردة التي لم يقم دليل على وجودها أو تحققها، لا قيمة لها ولا يبنى عليها حكم.

أما إذا قامت الدلائل والبراهين على وجود تلك النية، وعلى أنها قصدت باللفظ الصريح غير ظاهره، فإن تلك النية محل اعتبار، ويكون لها أثر في توجيه اللفظ وصرفه عن ظاهر معناه. لذلك فإن القرينة لها دور كبير في تحديد المراد من ذلك اللفظ، فلو كانت الزوجة موثوقة بوثاق وقال لها أنت طالق من وثاق، فهنا يكون

اللفظ كناية مع أنه صريح، فإذا قال الزوج قصدت الطلاق وقع الطلاق، وإن قال قصدت ظاهر اللفظ وأما طالق من وثاقها صدق⁽¹³¹⁾.

وكذلك الحال إذا قال رجل لآخر وهبتك هذا الكتاب بعشرة دنانير، فإن لفظ الهبة مع أنه صريح في تمليك العين بلا عوض، إلا أنه هنا يعدّ كناية في البيع لوجود قرينة الثمن، لذلك تطبق عليه أحكام البيع، فلو كان المبيع عقاراً تثبت فيه الشفعة وهكذا⁽¹³²⁾.

5- الأصل في الكلام⁽¹³³⁾ هو الصريح⁽¹³⁴⁾:

أي إذا تعارض معنيان للفظ، أحدهما صريح والآخر كناية فالواجب حمل الكلام على معناه الصريح، والعلة "أن الكلام وضع للإفهام والصريح هو التام في الإعلام"⁽¹³⁵⁾، ولأن الصريح لا يحتاج إلى نية أو قرينة ليبيان⁽¹³⁶⁾ مراده ومقصوده.

ومثال ذلك:

1- قول الشخص لغيره وهبتك هذا المال فقال الآخر قبلت، ثم ادعى الأول أنه قصد البيع، فيما أن الصريح هو الأصل لذلك لا ينظر إلى قوله ولا يعتد به.

2- لو قال أعرتك هذه السيارة ليومين ثم جاء مطالباً بالأجرة، لا يعتبر قوله، لأن الصريح هو الأصل.

6- ما كان صريحاً في بابه نافذاً في موضوعه لا يكون كناية في غيره⁽¹³⁷⁾.

أي إذا أمكن إعمال اللفظ وحمله على معناه الصريح لا يجعل كناية في غيره.

ومن فروع هذه القاعدة:

1- إذا طلق زوجته فقال لها أنت طالق ناوياً به الظهار أو بالعكس، فيما أن اللفظ يمكن تنفيذه صريحاً في الحالة الأولى وهو الطلاق، لذلك لا يعتبر كناية في الظهار، وكذلك عكسه وهو أن لفظ الظهار يمكن إعماله صريحاً في الظهار، فلا يكون كناية في الطلاق⁽¹³⁸⁾.

2- لو قال وهبتك هذا الشيء ونوى الوصية، لا يكون وصية، لأنه يمكن تنفيذه في موضوعه الصريح وهو التملك التام⁽¹³⁹⁾.

ولكن ما هو الحكم إذا ما كان المعنى الصريح متعذراً ولا يمكن تنفيذه، هل يعني هذا إهمال اللفظ؟ هذا ما

تبينه القاعدة التالية وهي:

7- إذا تعذر حمل اللفظ على معناه الصريح يحمل على معناه الكنائي⁽¹⁴⁰⁾

من المقرر فقها أن كلام العاقل يجب أن يسان عن الإلغاء⁽¹⁴¹⁾ بناء على قاعدة "إعمال الكلام أولى من إهماله"⁽¹⁴²⁾، لأن إهماله يؤدي إلى إهمال مقاصده، ولما كان حمل الكلام على معناه الصريح متعذراً لسبب ما، فإنه لا يهمل وإنما يحمل على معناه الكنائي، إذا كان ذلك ممكناً إعمالاً للكلام.

وهذا ما أشار إليه السرخسي في قول الزوج لزوجته أنت واحدة، حيث يرى الحنفية أن الطلاق واقع بهذا اللفظ خلافاً للشافعية إذ يقول: قالت الشافعية: "لا يقع بهذا الطلاق شيء وإن نوى، لأن قوله واحدة نعت وليس فيها احتمال معنى الطلاق أصلاً، ولكننا نقول كلام العاقل متى أمكن حمله على ما هو مفيد يحمل عليه"⁽¹⁴³⁾.

لذلك فإن الكناية هي إحدى وسائل إعمال الكلام وصيانتها عن الإلغاء، وذلك للضرورة⁽¹⁴⁴⁾.

ومثال ذلك:

1- لو قال الزوج لزوجته بعثك نفسك فقالت اشتريت، فهذا لا يمكن حمل اللفظ على معناه الصريح، لأن الحر لا يباع ولا يملك، لذلك يعد هذا اللفظ كناية في الخلع⁽¹⁴⁵⁾.

2- قول الزوج لزوجته أنت حرة⁽¹⁴⁶⁾، فهذا لا يحمل اللفظ على معناه الصريح، لأنها حرة، وتحصيل الحاصل باطل فيحمل على كنياته وهو الطلاق.

3- ولو قال الزوج لمعتدته تزوجتك⁽¹⁴⁷⁾، فهذا اللفظ يعد كناية في الرجعة⁽¹⁴⁸⁾ ولا يحمل على معناه الصريح لتعذره.

8- إذا تعذر حمل الكلام على معناه الصريح أو الكنائي فإنه يهمل⁽¹⁴⁹⁾:

قلنا أن الواجب صيانة الكلام عن الإلغاء، وصيانتها تكون بحمله على معناه الصريح ما دام ذلك ممكناً، فليذا تعذر فإنه يحمل على معناه الكنائي، ولكن ما هو الحكم إذا ما تعذر حمله على المعنيين؟ في هذه الحالة يعد الكلام لغواً ولا يترتب عليه أثر.

وتعد القاعدة الثانية وهي قاعدة "ما لا يحتمل لفظه لا يكون كناية بالنية". تطبيقاً لهذه القاعدة، لأن النية تنصل إليها ويتعرف إليها من خلال اللفظ، فإذا لم يكن اللفظ صالحاً لمعنى صريح ولا معنى كنائي، فلا يترتب عليه حكم ويعتبر لغواً⁽¹⁵⁰⁾.

يقول النووي: "أما الألفاظ التي لا تحتمل الطلاق إلا على تقدير متعسف فلا أثر لها، فلا يقع بها طلاق وإن نوى وذلك كقوله بارك الله فيك، وأحسن الله جزائك وما أحسن وجهك"⁽¹⁵¹⁾.

ومن ذلك قول الشخص لغيره يا ابن الحلال، أما أنا فلست بزاني، ما أنا ابن حجاز ولا إسكاف فلا يعدّ قذفاً⁽¹⁵²⁾ لا صراحة ولا كناية.

يقول السيوطي: فلا أثر لذلك وإن نوى به القذف، لأن النية إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوي ولا دلالة في هذا اللفظ ولا احتمال⁽¹⁵³⁾.

ولو قال الزوج لزوجته أنا منك طالق فهو لغو وإن نوى به الطلاق⁽¹⁵⁴⁾.

9 - ليس للكناية كناية⁽¹⁵⁵⁾.

هذه القاعدة من تطبيقات⁽¹⁵⁶⁾ القاعدة التي قبلها فيما أن الكناية ضرورة، لا يصار إليها إلا عند تعذر الصريح، لذلك لا يتوسع فيها ولا يكون لها كناية، وإلا لأدى ذلك إلى أن يكون لكناية الكناية كناية، وهكذا إلى ما لا نهاية.

ومن فروعها⁽¹⁵⁷⁾:

1- قال لزوجته أنا منك بائن ناوياً الطلاق:

لفظ البينة كناية في الطلاق فيما لو قاله الزوج لزوجته، وهنا جعل كناية عن الكناية، لأنه أضيف إلى الزوج وليس إلى الزوجة، لذلك لا يقع الطلاق عند من يقول بالقاعدة.

2- وكتب كناية من كنايات الطلاق كأن يكتب زوجتي بائن ناوياً به الطلاق، فهنا لو تلفظ بهذا الكلام ناوياً به الطلاق فهو كناية⁽¹⁵⁸⁾، وبما أنه كتبه وكتابة الطلاق هنا كناية، فأصبحت الكناية كناية عن الكناية⁽¹⁵⁹⁾.

10- ما لا ينفذ صريحاً لا ينفذ كناية:

أي أن ما لا يترتب عليه حكم فيما لو كان صريحاً، لا يترتب عليه حكم إذا ما ورد كناية، لسبب بسيط وهو أن الأقوى وهو الصريح لم ينفذ حكماً ولم يثبت أثراً، فكيف يثبت الأذى وهو الكناية⁽¹⁶⁰⁾؟ ومن فروعها:

1- لو قالت الزوجة لزوجها أنت بائن، فلا يترتب على قولها شيء، لأنها لو صرحت بالطلاق فقالت أنت طالق، لم يترتب على قولها شيء ولا يقع الطلاق⁽¹⁶¹⁾.

2- لو قالت الزوجة لزوجها أنت كائي أو أنت أبي، فهذا اللفظ يعدّ من كنايات الظهار فيما لو قال الزوج مثله لزوجته، لأنه يحتمل الظهار كما يحتمل أنها كأمه في الكرامة⁽¹⁶²⁾ فلا يكون ظهاراً من الزوجة، لأنها لو صرحت به وقالت أنت علي كظهر أبي لم يكن ظهاراً⁽¹⁶³⁾.

11- إذا صار اللفظ كتابة عن غيره سقط اعتبار حقيقته، وقام مقام اللفظ الذي جعل كتابة عنه⁽¹⁶⁴⁾:

والمعنى أن اللفظ إذا كان صريحاً في باب واستعمل كتابة في موضوع آخر، فإن الأحكام الثابتة لذلك اللفظ هي أحكام الموضوع الذي كان كتابة فيه لا ما كان صريحاً فيه⁽¹⁶⁵⁾.
ومن فروع ذلك :

ما لو قالت المرأة للرجل وهبتك نفسي⁽¹⁶⁶⁾ فهو كتابة في الزواج، مع أن اللفظ في الأصل لتمليك العين بلا عوض، لذلك فإن الأحكام الثابتة لهذا اللفظ هي أحكام الزواج وليس أحكام الهبة، لذلك يجب للزوجة في هذا الزواج المهر وتثبت بقية الأحكام⁽¹⁶⁷⁾.

12- الكتابة غير المرسومة تجعل الصريح كتابة:

الكتابة ثلاثة أنواع⁽¹⁶⁸⁾:

1- غير المستتبنة كالكتابة على الماء أو في الهواء⁽¹⁶⁹⁾، وهذه لا حكم لها ولا يترتب عليها أثر حتى وإن نوى صاحبها الأثر⁽¹⁷⁰⁾.

2- المستتبنة غير المرسومة، وهي الكتابة على وجه يمكن فهمها وقراءتها، كالكتابة على الورق إلا أنها غير مصدرة إلى شخص معين وغير معنونة.

مثل أن يكتب شخص زوجتي طالق، أو تزوجت فلانة، أو بعث مالي من فلان، وهذا النوع هو المقصود بالقاعدة وحكمه كحكم كتابة القول، فإذا نوى ما كتبه ترتب عليه حكمه، وإن لم ينو لا يترتب أثر⁽¹⁷¹⁾.

يقول الكاساني: "أن يكتب على قرطاس، أو لوح، أو أرض، أو حائط كتابة مستتبنة لكن لا على وجه المخاطبة امرأته طالق، فيسأل عن نيته فإن قال نويت الطلاق وقع، وإن قال لم أنو به الطلاق صدق في القصد، لأن الكتابة على هذا الوجه بمنزلة الكتابة، لأن الإنسان قد يكتب على هذا الوجه ويريد به الطلاق، وقد يكتب لتجويد خطه فلا يحمل على الطلاق إلا بالنية⁽¹⁷²⁾".

3- الكتابة المستتبنة المرسومة: وهي التي تكون على وجه المخاطبة، كأن يكتب لزوجه وبعد فإن وصلت رسالتي هذه فأنت طالق، وحكم هذه الحالة كحكم الخطاب الصريح يترتب عليها أثرها بلا نية. ويمكن صياغة هذه الحالة⁽¹⁷³⁾ بالقاعدة الآتية:

13- صريح الكتابة المستتبنة المرسومة كصريح الخطاب:

14- الإشارة المعهودة للأخروس كالبيان الصريح:

والمنفردة بالمعهودة: "هي التي يفهم المقصود منها كل واقف عليها"⁽¹⁷⁴⁾.

فإشارة الأخرس التي يفهمها كل من وقف عليها تعدّ كالبيان الصريح، ولا تحتاج إلى نية يقول الإمام السيوطي: "إشارة الأخرس المفهمة فهي كصريح المقال إن فهمها جميع الناس، كما لو قيل كم طلفت امرأتك فأشار بأصابعه الثلاث، أو كم أخذت من الدراهم؟ فأشار بأصابعه الخمس" (175).
فلو فسر إشارته الصريحة بغير الطلاق لا يقبل منه إلا بقريته (176).
أما القادر على النطق فإشارته لغو (177).

15- الإشارة غير الموهودة للأخرس ككتابة البيان:

أي أن حكم الإشارة غير المفهومة للأخرس كحكم اللفظ الكنائي، لا يترتب عليها أثر ولا حكم إلا بالنية، وتكون نيته بإشارة ثانية أو كتابة منه (178). وغير الموهودة هي التي يختص بفهم المقصود بها المخصوص بالفطنة والذكاء (179). وذهب البعض كالحنفية (180) إلى أن إشارته غير المفهومة لا يترتب عليها حكم.

16- ما يستقل به صاحبه فكنايته بالنية كصريحه:

وما يستقل به صاحبه هو ما يتوقف على إرادته وحده، ولا يحتاج إلى قبول كالطلاق والإبراء والعنق. والمعنى أن ما يترتب حكمه عليه بإرادة صاحبه وحده، ولا يحتاج إلى قبول فحكم انعقاده بالكتابة مع النية كحكم انعقاده بالصريح.

فلو قال لزوجته أنت حرة فهذا تصرف انفرادي يستقل به صاحبه ولا يحتاج إلى قبول الزوجة وهو لفظ كنائي، لا يترتب عليه حكم إلا بالنية، فإذا قال نويت الطلاق يترتب عليه حكمه كأنه صريح. ولو قال الدائن للمدين وهبتك الدين الذي عليك، فهو كناية في الإبراء لا يحتاج إلى قبول (181). ولا بُد من الإشارة هنا إلى أن ابن حزم لا يقول بوقوع الطلاق بشيء من الكنايات سواء نوى صاحبها أم لم ينو، فالطلاق لا يقع عنده إلا بألفاظ الطلاق أو السراح أو الفراق فقط (182).
ولو قال السيد لعبده لا سلطان لي عليك، فهذا كناية في العنق إذا نواه وهو مما يستقل به صاحبه، لذلك يعدّ كصريح العنق ويترتب عليه ما يترتب على صريح العنق.

17- ما لا يستقل به صاحبه ويحتاج إلى شهادة لا ينعقد بالكتابة:

وما لا يستقل به صاحبه هو ما يحتاج إلى إرادتين أي إيجاب وقبول، وهو مع ذلك يحتاج إلى الشهادة مثل الزواج لا ينعقد بالكتابة (183)، لأن الكناية لا يترتب على الحكم إلا بالنية، وهي أمر قلبي وأن للشاهد الاطلاع عليها.

وهذه القاعدة ليس متفقاً عليها، فقد ذهب الحنفية (184) والمالكية (185) إلى انعقاد الزواج بألفاظ الكناية إذا كانت تدل على الملكية والبقاء مدة الحياة، مثل وهبتك وغيرها.

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني بالرأي الأول، فقد نصت المادة (15): يكون الإيجاب والقبول بالألفاظ الصريحة كالإينكاح والتزويج وللعاجز عنهما بإشارته المعلومة⁽¹⁸⁶⁾.

18- ما لا يستقل به صاحبه ولا يحتاج إلى شهادته يتعقد بالكتابة⁽¹⁸⁷⁾ :

ومثال ذلك البيع والإجارة فهذه العقود تتعقد بألفاظ الكتابة مع النية أو القرينة⁽¹⁸⁸⁾.

19- ما يندرج بالشبهات لا يثبت بالكتابات⁽¹⁸⁹⁾ :

أي أن ما يندفع بالشبهات وهي الحدود والقصاص⁽¹⁹⁰⁾، فلا يثبت بالكتابات، والشبهة: هي "ما يشبه الثابت وليس بثابت"⁽¹⁹¹⁾.

والعلة في ذلك أن الكتابة فيها احتمال وتردد، فنشأ شبهة في المراد بها، والحسد لا يثبت مع وجود الشبهة⁽¹⁹²⁾.

ومن ذلك حد القذف فهو عند الجمهور⁽¹⁹³⁾ لا يثبت إلا باللفظ الصريح وهو الرنا أو نقي النسب، أما الكتابة مثل فلا يثبت بها مع النية، مثل يا فاجر ويا فاجرة، يا حييت وياحييته، فلانة لا ترد يد لامس وهكذا.

20- "لا حد في التعريض"⁽¹⁹⁴⁾ :

ومثاله يا ابن الحلال، أما أنا فلست بزنا، وأمي ليست بزانية⁽¹⁹⁵⁾.

فهذا ليس بقذف وإن نواه، وبالتالي لا حد فيه وهذا قول الجمهور⁽¹⁹⁶⁾.

وذهب الإمام مالك إلى ثبوت الحد بالتعريض المفهوم⁽¹⁹⁷⁾.

وقد عرض الإمام ابن حزم أدلة الفريقين بشكل جيد في كتابه المحلى⁽¹⁹⁸⁾.

21- ما حرم التصريح به لعينه بالتعريض به حرام :

أي ما لا يجوز التصريح به لذاته كألفاظ الكفر والقذف، بالتعريض به حرام.

22- ما حرم التصريح به لعارض بالتعريض به جائز :

ومثال ذلك خطبة المعتدة، إذ إن التصريح بخطبتها محرم، لأنها في حكم الزوجة، وهذه الحرمة لا لذاتها، إذ إن الخطبة جائزة ومشروعة، ولكن لوجود ظرف العدة كان التصريح بخطبتها ممنوعاً، وهذا المنع مؤقت يزول بزوال العدة، وبالتالي يجوز التعريض بخطبتها لقوله تعالى: {ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء}⁽¹⁹⁹⁾.

بعد الانتهاء من هذا البحث يمكن لي أن أخص أهم نتائجه:

- 1- إن اللفظ الصريح يترتب أثره عليه بمجرد التلفظ به، ولا يحتاج إلى ما وراء اللفظ من نية أو قرينة.
- 2- إن اللفظ الكناي هو أحد وسائل التعبير عن الإرادة كالصريح، إلا أن اللفظ الكناي لما كان محتملاً لا يترتب عليه آثاره إلا بالنية.
- 3- إن صاحب اللفظ الكناي هو الموعول عليه في تحديد مراده من لفظه وهو مصدق يمينه.
- 4- إذا كان اللفظ الصريح صالحاً لأن تثبت به جميع الأحكام، فالكناية ليست كذلك، إذ لا تثبت بها الحدود والكفارات والقصاص عند بعضهم.
- 5- الأصل أن يحمل اللفظ على معناه الصريح، إلا إذا تعذر عندها يحمل على معناه الكناي.
- 6- إن الكناية كما تكون باللفظ تكون بالإشارة والكتابة والفعل المادي.

أما أهم التوصيات:

- 1- أن توجه الدراسات الفقهاء لدراسة القواعد الفقهية، ومحاولة استخلاص وصياغتها هذه القواعد لأهميتها الكبرى في ضبط الفروع الفقهية وتطوير الفقه.
- 2- من خلال هذا البحث وجدت أن هناك ثلاثة مواضيع بحاجة إلى دراسة متخصصة على شكل رسائل علمية، وذلك لأهميتها وهي:
 - الكناية في القرآن الكريم.
 - كنايات السنة النبوية.
 - الكناية عند الأصوليين والفقهاء والأحكام المتعلقة بها.

الهوامش

- 1- ابن منظور: لسان العرب باب الياء فصل الكاف، الرازي: مختار الصحاح، ص242، العلوي اليمني: الطراز، ج1/365.
- 2- ابن منظور: لسان العرب باب الياء فصل الكاف، ج1/233.
- 3- القزويني: الإيضاح، ص273.
- 4- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص105.
- 5- وهو كقولهم فلانة بعيدة مهوى القرط يكون به عن طول عنقها ومن ذلك قول عمار بن أبي ربيعة.
- 6- بعيدة مهوى القرط إما لنوفل أبوها وأما عبد شمس وهاشم ومن ذلك قول الخنساء في أخيها صخر: طويل النجاد رفيع العماد كثير الرماد إذا ما شتا
- 7- القزويني: الإيضاح ص273، السكاكي: مفتاح العلوم، ص403، الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص105.
- 8- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص105.
- 9- الطرودي التونسي: جامع العبارات في تحقيق الاستعارات، ص260.
- 10- المرجع السابق، ص260.
- 11- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص105.
- 12- لم يتعرض معظم الأصوليين للكناية في مصنفاتهم، لأنهم يعدونها من موضوعات علم البلاغة والبيان، ومن تعرض لها أصوليو الحنفية وقلة من غيرهم كالإمام ابن النجار الحنبلي تعرضوا لها عند حديثهم عن الحقيقة والجاز لاختلافهم فيها هل هي حقيقة أم مجاز؟ انظر عادل الشيوخ في تحقيقه لكتاب الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ج2/209. أما الفقهاء فهم وإن تناولوها بالبحث في كتب القواعد والأشباه والنظائر والمؤلفات الفقهية، إلا أن قلة منهم ممن تعرض لتعريفها.
- 13- يقول ابن عابدين في تعريف الكناية عند الفقهاء "فمعناها عندهم مطلقاً كالأصوليين، ما استتر المراد منه في نفسه" رد المختار، ج4/296.

- 14- المنار مع شرحه كشف الأسرار، جـ1/366، دادمأفندي: مجمع الأنهر، جـ1/402.
- التفتازاني: التلويح على التوضيح، جـ1/72، الأنصاري: فواتح الرحموت، جـ1/226، السالمي: شرح طلعة الشمس، جـ1/253.
- 15- ابن عابدين: رد المختار، جـ3/247.
- 16- العلوي البمي: الطراز، جـ1/373.
- 17- الزركشي: المنثور في القواعد، جـ1/101.
- 18- أبو زيد الدبوسي: تقويم الأدلة، ص122.
- 19- السرخسي: أصول السرخسي، جـ1/188.
- 20- التفتازاني: التلويح على التوضيح، جـ1/72.
- 21- الأنصاري: فواتح الرحموت، جـ1/226.
- 22- النووي: روضة الطالبين، جـ8/32.
- 23- التفتازاني: التلويح على التوضيح، جـ1/72.
- 24- الأمدي: الإحكام جـ1/38. التفتازاني: التلويح على التوضيح، جـ1/69.
- 25- ابن النجار الحنبلي: شرح الكوكب المنير، جـ1/199.
- 26- العز بن عبد السلام: الإشارة إلى الإيجاز، ص63.
- 27- الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص136.
- 28- الزمخشري: الكشف جـ1/372.
- 29- سورة البقرة، الآية 235.
- 30- السكاكي: مفتاح العلوم، ص403.
- 31- ابن الأثير: المثل السائر، جـ2/182.
- 32- انظر رد العلوي البمي على رأي ابن الأثير في كتاب الطراز، جـ1/372.
- 33- السمرقندي: ميزان الأصول ص395، التفتازاني: شرح التلويح جـ1/72، أبو زيد الدبوسي: تقويم الأدلة، ص123.
- 34- هو نسبة بين معنى كلي ومعنى آخر كلي من حيث انطباق كل منهما على بعض ما ينطبق عليه الآخر من أفراد، وانفراد كل منهما بانطباقه على أفراد لا ينطبق عليه الآخر. حينئذ المبدأني: ضوابط المعرفة، ص50.
- 35- السالمي: شرح طلعة الشمس، جـ1/252.

- 36- البخاري: كشف الأسرار، ج1/104، السكاكي: مفتاح العلوم، ص403، القزويني: الإيضاح، ص273.
- 37- ابن منظور: لسان العرب باب الضاد فصل العين، الرازي: مختار الصحاح مادة عرض.
- 38- ابن الأثير: المثل السائر، ج2/186.
- 39- ابن الأثير: المثل السائر، ج2/186.
- 40- العلوي اليمني: الطراز، ج1/381.
- 41- المرجع السابق، ج1/383.
- 42- المرجع السابق، ج1/383.
- 43- ابن النجار الحنبلي: شرح الكوكب المنير ج1/202، الدسوقي: الشرح الكبير ج2/219، الأنصاري: فوائح لرحموت ج1/229.
- 44- ابن حجر: فتح الباري، ج9/351، الجصاص: أحكام القرآن، ج2/129.
- 45- عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار، ج2/313.
- 46- الأنصاري: فوائح الرحمت، ج1/299.
- 47- سورة البقرة، الآية 235.
- 48- ابن العربي: أحكام القرآن، ج2/212، البخاري: باب قول الله عز وجل: {ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء} باب 34 حديث رقم 5124.
- 49- سورة مريم، الآية 28.
- 50- سورة النساء، الآية 156.
- 51- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج12/173.
- 52- يقول عبد العزيز البخاري: "والتعريض نوع من الكتابة يكون مسوقاً لموصوف، غير مذكور"، كشف الأسرار: ج2/313، ويقول الدبوسي: "وضروب التعريضات تسمى كتابة، لأنه يراد بها خلاف ظاهرها" تقوم الأدلة، ص123.
- 53- العلوي اليمني: الطراز، ج1/398، ابن الأثير: المثل السائر، ج2/186.
- 54- سورة ص، الآية 23.
- 55- الثعالبي: الكناية التعريض، ص5.

- 56- يقول الإمام السيوطي: الصريح اللفظ الموضوع لمعنى لا يفهم منه غيره عند الإطلاق ويقابله الكناية، الأشباه والنظائر، ص293.
- 57- يقول السيوطي: "وأنكر وقوعها في القرآن من أنكر المجاز فيه بناء على أنها مجاز"، الاتقان، ج2/101.
- 58- سورة المائدة، الآية 6.
- 59- أبو عبيدة: مجاز القرآن، ص128 و ص155، أبو حيان: البحر المحيط، ج3/653.
- 60- الثعالبي: الكناية والتعريض مطبوع مع كتاب المنتخب للجرجاني، ص38.
- 61- وهو قول ابن عباس وأبو موسى الأشعري والحسن والشعي والحنفية. انظر الجصاص: أحكام القرآن، ج4/3.
- 62- الجرجاني: المنتخب من كنايةات الأدباء وإشارات البلغاء، ص9.
- 63- ابن العربي: أحكام القرآن، ج1/444.
- 64- منهم عمر وعبد الله بن مسعود والشافعية. الجصاص: أحكام القرآن، ج4/4، الشربيني: مغني المحتاج، ج1/34.
- 65- سورة الأنعام، الآية 7.
- 66- ابن العربي: أحكام القرآن، ج1/444.
- 67- سورة المائدة، الآية 75.
- 68- الجرجاني: المنتخب، ص9، السيوطي: الاتقان، ج2/102.
- 69- ابن أبي الأصم: بديع القرآن، ص53.
- 70- الجرجاني: المنتخب، ص9.
- 71- سورة النساء، الآية 21.
- 72- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج5/102، الطبرسي: مجمع البيان، ج3/42.
- 73- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج5/102.
- 74- الجرجاني: المنتخب، ص10.
- 75- سورة الكهف، الآية 42.
- 76- أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ج5/223.
- 77- الزمخشري: الكشاف، ج1/485.

- 78- رواه البخاري في كتاب الطلاق باب إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره، حديث رقم 53417.
- 79- ابن حجر: فتح الباري، جـ 9/377.
- 80- ابن حجر: فتح الباري، جـ 9/377.
- 81- الثعالبي: الكناية والتعريض، ص 11.
- 82- الحذاء بضم الدال: سوق الإبل بضرب مخصوص من الغناء، والحذاء في الغالب إنما يكون بالرجل وقد يكون بغيره من الشعر، وقد حرت عادة الإبل أنها تسرع السير إذا حدى بها. ابن حجر: فتح الباري، جـ 1/554.
- 83- بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الجيم، قال البلاذري وكان حيشياً يكنى أبا مارية، فتح الباري 10/560.
- 84- رواه البخاري في كتاب الأدب باب المعارض مندوحة عن الكذب، حديث رقم 6210.
- 85- ابن الأثير: المثل السائر، جـ 2/192، العلوي اليميني: الطراز، جـ 1/407.
- 86- ابن حجر: فتح الباري، جـ 10/561.
- 87- المرجع السابق، جـ 10/561.
- 88- رواه مسلم في كتاب الزهد باب النهي عن الإفراط في المدح إذا خيف منه فتنة الممدوح، حديث رقم 3002 بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي جـ 4/2297.
- 89- الخطاطي: معالم السنن، جـ 4/111.
- 90- رواها الإمام البخاري في كتاب التفسير باب "وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر" حديث رقم 4509، وحديث رقم 4510.
- 91- الخطاطي: معالم السنن، جـ 2/105.
- 92- ابن حجر: فتح الباري، جـ 4/159.
- 93- الجهالة والبهل ابن منظور: لسان العرب باب الفاء فصل الياء، جـ 5/166 والرازي: مختار الصحاح، ص 254.
- 94- العلوي اليميني: الطراز، جـ 1/429.
- 95- يقول السيوطي: ليس لنا صريح يحتاج إلى نية"، الأشباه والنظائر، ص 294.
- 96- الباري: العناية شرح الهداية، جـ 4/5.

- 97- ابن قدامة: المغني مع الشرح، ج8/280.
- 98- السالمي: شرح طلعة الشمس، ج1/252، عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار، ج1/305.
- 99- تناول السيوطي صرائح الألفاظ في جميع الأبواب بشكل مستوعب ومستقص في كتابه الأشباه والنظائر، ص297 وما بعدها.
- 100- يقول النووي: "الكناية لا تعمل بنفسها، بل لا بد فيها من نية"، روضة الطالبين، ج8/32.
- 101- السرخسي: أصول السرخسي ج1/188، النسفي: كشف الأسرار ج1/367، السيوطي: الأشباه والنظائر، ص293، ابن قدامة: المغني مع الشرح، ج8/275.
- 102- عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار، ج2/305، النسفي: كشف الأسرار، ج1/367.
- 103- الميهوي: نور الأنوار ج1/367، السرخسي: المبسوط ج6/70.
- 104- عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار، ج1/305. ابن قدامة: المغني مع الشرح ج8/280.
- 105- الكاساني: البدائع ج3/108، النووي: روضة الطالبين ج8/312، العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام، ج2/1، ابن حجر: فتح الباري، ج9/283.
- 106- يقول النووي: "إن النية إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوي"، روضة الطالبين، ج8/312.
- 107- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص294.
- 108- السرخسي: المبسوط، ج6/70.
- 109- المرجع السابق، ج6/76.
- 110- ابن قدامة: المغني مع الشرح، ج8/278.
- 111- ابن حجر: فتح الباري، ج9/283، وانظر العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام، ج2/101.
- 112- ابن عابدين: رد المختار، ج3/310.
- 113- النووي: روضة الطالبين، ج8/32.
- 114- الزركشي: المنتور في القواعد، ج2/310.
- 115- النووي: روضة الطالبين، ج8/32.
- 116- ابن قدامة: المغني مع الشرح، ج8/285.
- 117- يقول النووي: "لأن النية لا تعرف إلا من الناي"، ج8/50.

- 118- النووي: روضة الطالبين ج8/2، الدردير: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج2/278.
- 119- السرخسي: المبسوط ج6/79.
- 120- وهذا عند من يثبت الحد بالكنائيات كما سيأتي.
- 121- البهوتي: كشف القناع، ج6/111.
- 122- يقول الإمام الزركشي: "الصريح بالقرينة يصبح كناية لا بالنيسة" المنشور في القواعد، ج2/309.
- 123- يقول السرخسي في تعليل ذلك "لأنه تكلم بكلام مبهم محتمل لمعان، وكلام المتكلم محمول على مراده، ومراده إنما يعرف من جهته فيسأل عن نيته" المبسوط، ج6/70.
- 124- يقول الإمام الزركشي: فالصريح يشترط فيه أمر واحد وهو قصد اللفظ، والكناية يشترط فيها امران قصد اللفظ ونية الإيقاع" المنشور في القواعد ج2/310، السيوطي: الأشباه والنظائر، ص294، ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص24.
- 125- يقول الزبودي عن الصريح "وحكمه تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه مقام معناه حتى استغنى عن العزيمة" أي النية.
- انظر أصول الزبودي مع شرحه كشف الأسرار، ج2/305.
- 126- العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام، ج2/101، الدسوقي: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج2/379.
- 127- عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار، ج2/305.
- 128- القراني: الفروق، الفرق الثاني، ج1/36.
- 129- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص8، ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص27 والمادة 2 من مجلة الأحكام العدلية.
- 130- المادة 3 من مجلة الأحكام العدلية والمادة 214 من القانون المدني الأردني.
- 131- ابن عابدين: رد المختار، ج4/6، النووي: روضة الطالبين، ج8/24، الزركشي: المنشور في القواعد، ج2/309، ابن قدامة: المغني مع الشرح، ج8/266.
- 132- علي حيدر: درر الحكماء ج1/19.

- 133- "هذه القاعدة كقاعدة الأصل في الكلام الحقيقة". وهي نص المادة 12 من مجلة الأحكام العدلية والمادة 214 من القانون المدني الأردني .
- 134- أصول البرودي مع شرحه كشف الأسرار، ج2/312.
- 135- النسفي: كشف الأسرار، ج1/372.
- 136- الميهوي: نور الأنوار شرح المنار، ج1/372.
- 137- الزركشي: المنثور في القواعد، ج2/311، النووي: روضة الطالبين ج8/228، السيوطي: الأشباه والنظائر، ص295، الشريبي: مغني المحتاج، ج3/283.
- 138- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص295، ابن قدامة: المغني مع الشرح، ص8/307.
- 139- الزركشي: المنثور في القواعد، ج2/311.
- 140- وهذه القاعدة كقاعدة: "إذا تعلزت الحقيقة يصار إلى الجاز". وهي نص المادة 61 من مجلة الأحكام العدلية والمادة 214 من القانون المدني الأردني.
- 141- يقول السرخسي: "كلام العاقل محمول على الصحة والعمل به شرعاً، فلا يلغى مع إمكان الأعمال" المبسوط، ج6/71 وانظر ج7/67.
- 142- تعدد القاعدة من أهم القواعد المتعلقة بتفسير النصوص في الفقه الإسلامي، وقد قمت بدراساتها دراسة تحليلية تطبيقية في بحث محكم في مجلة المنارة التي تنشرها تصدرها جامعة آل البيت.
- 143- السرخسي: المبسوط، ج6/75.
- 144- عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار، ج2/312.
- 145- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص301.
- 146- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص302.
- 147- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص302.
- 148- ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص207.
- 149- هذه مثل قاعدة: "إذا تعدت أعمال الكلام يهمل". وهي نص المادة 60 من مجلة الأحكام العدلية والمادة 216 من القانون المدني الأردني.
- 150- السرخسي: المبسوط، ج6/76، ابن قدامة: المغني مع الشرح ج8/278، العز بن عبد السلام: قواعد الاحكام، ج1/10.
- 151- النووي: روضة الطالبين، ج8/27.
- 152- ويسمى ذلك تعريضاً وسيأتي حكمه في القواعد الآتية.

- 153- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص306.
- 154- السرخسي: المبسوط، جـ78/6.
- 155- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص294، النووي: روضة الطالبين، جـ31/8.
- 156- لا بُد من الإشارة إلى أن هذه القاعدة ليس محل اتفاق.
- 157- كما أن " المجاز لا يكون له مجاز " السيوطي: الأشباه والنظائر، ص295.
- 158- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص295.
- 159- ستعرض للكناية في الكتابة في القواعد الآتية.
- 160- السرخسي: المبسوط جـ74/6.
- 161- ابن قدامة: المغني مع الشرح، جـ280/8.
- 162- الدردير: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي، جـ442/3.
- 163- ابن قدامة: المغني مع الشرح، جـ622/8.
- 164- السرخسي: المبسوط جـ60/5، وانظر أصول السرخسي، جـ189/1.
- 165- يقول السرخسي: معلوم أن ما يكون كناية عن غيره فإن عمله كعمل ما جعل كناية عنه " أصول السرخسي، جـ189/1.
- 166- وذلك عند من يقول بجواز انعقاد النكاح بألفاظ الكناية كالحنفية أنظر الكاساني: البدائع جـ129/2.
- 167- السرخسي: المبسوط، جـ59/5.
- 168- ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص340.
- 169- ابن عابدين: رد المختار، جـ246/3، المرادوي: الانصاف جـ475/8، السيوطي: الأشباه والنظائر، ص311.
- 170- أي أن حكم هذه الحالة يدخل تحت قاعدة ما لا يحتمله لفظه لا يكون كناية بالنية التي ذكرناها سابقاً.
- 171- ابن عابدين: رد المختار جـ246/3.
- 172- الكاساني: البدائع، جـ109/3، المرادوي: الانصاف، جـ472/8.
- 173- الكاساني: البدائع، جـ109/3، ابن عابدين: رد المختار جـ246/3، ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص340.

- 174- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص312.
- 175- لم يفرق المالكية بين أحرس وغيره في ذلك انظر الدردير: الشرح الكبير ج2/384.
- 176- الشريبي: معني المحتاج، ج3/284، السيوطي: الأشباه والنظائر، ص312.
- 177- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص312، ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص344.
- 178- الدمياطي: إعانة الطالبين ج4/16.
- 179- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص312، الشريبي: معني المحتاج، ج3/384.
- 180- ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص344.
- 181- ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص207.
- 182- ابن حزم: المحلى، ج10/185.
- 183- الشريبي: معني المحتاج، ج3/141، البهوتي: كشف القناع، ج5/39.
- 184- ابن عابدين: رد المختار، ج3/16.
- 185- الدردير: الشرح الكبير، ج3/221.
- 186- وقد بينا سابقاً أن الإشارة المعلومة كاللفظ الصريح انظر فيما سبق القاعدة 17.
- 187- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص296.
- 188- تناول هذه المسألة بشيء من التفصيل الإمام ابن تيمية وعرض لأقوال الفقهاء في ذلك، ورجح بالأدلة أن العقود تعتقد بكل لفظ يدل على مقصودها لا فرق بين عقد وعقد، انظر القواعد النورانية الفقهية ص126 وما بعدها.
- 189- هذه القاعدة من تطبيقات قاعدة "الحدود تدرأ بالشبهات"، انظر ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص127.
- 190- يقول ابن نجيم: "القصاص كالحدود في الدفع بالشبهة فلا يثبت إلا بما تثبت به الحدود" الأشباه والنظائر، ص127.
- 191- ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص127.
- 192- الكاساني: البدائع ج7/42.
- 193- الكاساني: البدائع، السرخسي: المبسوط ج9/119، ابن قدامة: المغني، ج10/202.
- 194- النسفي: كشف الأسرار، ج1/373، ابن رشد: بداية المجتهد ج2/441، النووي: روضة الطالبين ج8/311، ابن حزم: المحلى، ج11/281.

- 195- اعتبر بعضهم التعريض نوعاً من الكناية، وبالتالي أثبت فيه الحد إذا فسرهُ صاحبه بالزنا. انظر النووي: روضة الطالبين، جـ 8/312، البهوتي: كشف القناع، جـ 6/111.
- 196- السرخسي: المبسوط جـ 9/119، الشريبي: مغني المحتاج، جـ 3/368، ابن قدامة: المغني مع الشرح جـ 10/204.
- 197- ابن رشد: بداية المجتهد جـ 2/441، ابن فرحون: تبصرة الحكام، جـ 2/178.
- 198- انظر ابن حزم: المحلى، جـ 11/280 وما بعدها.
- 199- سورة البقرة، الآية 235.

المراجع

- 1- ابن العربي: محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، تحقيق علي محمد بيجناوي، ط3، دار الفكر، بيروت، 1979.
- 2- أبو السعود: محمد بن محمد، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، بسيروت، دار إحياء التراث العربي.
- 3- المحضاص: أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قحماوي، بسيروت، دار إحياء التراث العربي، 1985.
- 4- الطبري: الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار مكتبة الخياني، 1961.
- 5- القرطبي: محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ط2، بدون تاريخ.
- 6- ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط3، الطبعة السلفية، 1407هـ.
- 7- الخطابي: محمد بن محمد البستي، معالم السنن شرح سنن الإمام أبي داود، ط3، المكتبة العلمية، بيروت، 1981.
- 8- ابن نجيم: زين العابدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.
- 9- البهاري: محمد بن محمود، شرح العناية على الهداية، مطبوع مع فتح القدير، ط2/دار الفكر، بيروت.
- 10- السرخسي: محمد بن أحمد، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- 11- الكاساني: علاء الدين بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط2، دار الكتاب العربي، 1982.
- 12- ابن رشد: محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط6، دار الكتاب العربي، 1982.
- 13- ابن فرحون: تبصرة الحكام في أصول الأقضية والأحكام، دار الكتب العلمية بيروت.
- 14- القرافي: أحمد بن إدريس، الفروق، علم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- 15- الدردبسر: أبو الراكات سيدي أحمد، الشرح الكبير، مطبوع مع حاشية الدسوقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بدون تاريخ.

- 16- الدسوقي: محمد عرفة حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بدون تاريخ.
- 17- ابن عبد السلام: عز الدين عبد العزيز، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 18- الزركشي: بدر الدين محمد بن بشار، المنثور في القواعد، تحقيق د. تيسر فائق أحمد، طبعة مؤسسة الخليج للطباعة، 1982.
- 19- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.
- 20- الشربيني: محمد الخطيب، مغني المحتاج، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- 21- النوي: يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1985.
- 22- ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم، القواعد التورانية، تحقيق محمد حامد النقي، ط2، مكتبة المعارف، بيروت، 1983.
- 23- ابن قدامة: موفق الدين المقدسي، المغني، مطبوع مع الشرح الكبير، دار الكتاب العلمية، بيروت.
- 24- البهوتي: منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، دار الفكر، بيروت، 1982.
- 25- المرادوي: علي بن سليمان، الاتصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1986.
- 26- الانصاري: عبد العلي محمد، فوائذ الرحموت مع شرحه مسلم الثبوت، مطبوع على حاشية المستصفي، للغزالي، ط2، دار الكتب العلمية، 1983.
- 27- الآمدي: علي بن محمد، الأحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.
- 28- التفنازاني: سعد الدين سعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 29- السرخسي: محمد بن أحمد، أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، 1973.
- 30- النسفي: عبد الله بن أحمد، كشف الأسرار شرح المصنف علي المنار، مطبوع مع نور الأنوار شرح المنار للمهيو، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986.

- 31- ابن عابدين: محمد أمين، رد المختار على الدر المختار، ط3، دار الفكر بيروت، 1979.
- 32- الزمخشري: محمود بن عمر، الكشاف، ط1، دار الكفر، بيروت، 1977.
- 33- ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 1983.
- 34- حينكة: عبد الرحمن حسن، ضوابط المعرفة، ط3، دار القلم، دمشق، 1988.
- 35- ابن النجار: محمد بن أحمد الفيومي، شرح الكوكب المنير، تحقيق د. محمد الزحيلي، ود. زينة حماد، ط2، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1991.
- 36- القزويني: جلال الدين محمد بن عبد الصمد، الايضاح في علوم البلاغة، قدم له شرحه د. علي أبو ملحم، ط2، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1991.
- 37- ابن أبي الأصبع: عبد العظيم بن عبد الواحد، بديع القرآن، تقديم وتحقيق حنفي محمد شرف، مطبعة لحضة مصر - القاهرة.
- 38- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، الاتقان في علوم القرآن، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.
- 39- الرازي: فخر الدين، نهاية الایجاز في دراية الإعجاز، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ود. محمد بركات أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1985.
- 40- الجرجاني: أحمد بن محمد، المنتخب من كتابات الأدباء، مطبوع معه كتاب الكناية والتعريض، لأبي منصور الثعلبي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984.
- 41- السكاكي: يوسف بن محمد، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.
- 42- العلوي اليمني: يحيى بن حمزة الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980.
- 43- اليتيمي: أبو عبيدة معمر بن المغني، مجاز القرآن، علق عليه محمد فؤاد سركي، مكتبة الخفافي، القاهرة.